

التصحيح النموذجي لإختبار مقياس الحكم الراشد وأخلاقيات المهنة

أستاذ المقياس : د. جاري مراد

1- العلاقة الموجودة بين الفساد والحكم الراشد : (04 نقطة)

- يعرف صندوق النقد الدولي الحكم الراشد بأنه الطريقة التي بها تدير السلطة الموارد الاقتصادية والاجتماعية لمنظمة ما لخدمة التنمية وذلك بإستخدام طرق فعالة في التسيير بأقل التكاليف وتحقيق أكبر المنافع.
- ويعرف البنك الدولي الفساد عرفه بأنه سوء إستغلال السلطة العامة من أجل الحصول على مكاسب خاصة.
- من خلال ما سبق يمكن القول بأن العلاقة بين الفساد والحكم الراشد علاقة عكسية بحيث إذا كان هناك حكم راشد يوفى يقل الفساد أو ينعدم، والعكس صحيح عندما نرى هناك فساد يمكن القول أن الأحكام الصادرة هي أحكام غير راشدة.

2- يؤثر الفساد على النواحي الإجتماعية : (04 نقطة)

- إنتشار مظاهر الفساد في اجهزة الدولة له إنعكاساته في عملية تنشئة الاطفال والشباب فعندما يرون أن الأفراد الفاسدين يعيشون في وضع مادي أفضل من الأفراد الغير فاسدين بسبب الرشاوي أو غيرها، فإن ذلك يشكل دافعا لهم للسلوك الفاسد ويعطي إنطبعا بان الفساد مردود يستحق المخاطرة.
- عدم تحقيق العدالة الإجتماعية فتسرب الفساد إلى الجهاز الضريبي يؤدي إلى تحمل ذوي الدخل البسيط الضرائب بينما يتمكن دافعوا الرشوى من التهرب من دفع المبالغ المفروضة عليهم وهذا يؤدي إلى تعمق الفجوة بين طبقات المجتمع.
- يعتبر الفساد مشكلة أخلاقية ففي حالة إنتشاره يقيم نظاما قيميا منحرفا وثقافة فساد تهدد الحكومة والمجتمع.
- يؤدي الفساد إلى المساس بالأمن والصحة العامة فالرشاوي التي تقدم إلى المسؤولين عن الرقابة الصحية يمكن أن تدفع للتغاضي عن المخاطر التي قد تلحق بالمواطنين بالإضافة إلى التساهل في تطبيق قوانين المرور وتسهيل تهريب البضائع الفاسدة إلى داخل البلاد وربما حتى تهريب المخدرات وبالتالي زيادة معدل الجرائم.

3- أسباب الفساد الإداري والمالي : (06 نقاط)

- الفئة الأولى : أسباب سياسية / أسباب حضرية.
- الفئة الثانية " : أسباب هيكلية / أسباب قيمية / أسباب إقتصادية.
- الفئة الثالثة : أسباب بيولوجية وفسولوجية / أسباب إجتماعية / أسباب مركبة.

3- الطرق المستخدمة في علاج ومحاربة الفساد : (06نقاط)

- 1- **الجانب الديني:** تنمية المنظومة الدينية لدى المواطنين وتقوية الوازع الديني له وخاصة على مستوى المؤسسات التعليمية والمساجد وإشعار المواطن بمخاطر الفساد عليه وعلى أسرته والمجتمع والدولة مما يجعله يساهم في مكافحته.
- 2- **الجانب الثقافي:** زيادة الوعي بمخاطره من خلال المؤسسات التربوية والمجتمع المدني وكافة أجهزة الإعلام.
- 3- **الجانب السياسي:** إيجاد نظام قائم على الديمقراطية والتعددية والانفتاح وتنظيم إنتخابات ديمقراطية تضمن وصول المنتخبين من الشعب إلى السلطة مما يضمن التناغم بينهما.
- 4- **الجانب الإقتصادي:** توفير مناصب شغل والتوزيع العادل للثروة من شأنه أن يقضي على كل الآفات الإجتماعية المرتبطة بالفقر وبالتالي المساهمة في تقليل الفساد.
- 5- **الجانب التشريعي:** متابعة وتطوير القوانين لمواكبة التطور المستمر في شتى المجالات ومحاربة الفساد بكل شفافية بل وسن قوانين رادعة ضد الفساد وتطبيقها على مرتكبي الجرائم .
- 6- **الجانب القضائي:** إستقلالية الجهاز القضائي والتخلي بالنزاهة وأن يمارس دوره بمعزل عن الضغوط والتدخلات ويطبق القانون المتصل بالفساد بكل صرامة بغية خلق ثقافة ردية في المجتمع.
- 7- **الجانب الإداري:** من خلال الإلتزام بأخلاقيات المهنة وتصميم البرامج التدريبية التي تحث على ذلك ووضع القوانين لأخلاقيات المهنة في كل الميادين.
- 8- **الجانب البشري:** بإختيار موظفين على حساب الجدارة والشفافية وليست الوساطة والمجاملات مما يخلق رغبة في العمل لدى المقبلين على التوظيف ويحفزهم لإبراز كفاءاتهم.
- 9- **الجانب الرقابي:** تعزيز هذا الجانب يزيد إلتزام الموظف بعمله قدر الإمكان وذلك عن طريق تفعيل دور الرقابة الداخلية والخارجية والرقابة القبلية والبعدية على أعمال الموظفين.